منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الواقع – المعوقات – الآفاق)[+]

THE GREAT FREE ARABIAN TRADE REGION (REALITY – OBSTACLES – HORIZON)

انتصار رزوقي وهيب[*]

ABSTRACT

This research work aims to study the characteristics and features of the great Free Arabian Trade region , and accordingly , to specify the obstacles which have been faced over years of experience . moreover , the work would also foresee the future plans which contribute significantly in enhancement and activation of this region in order to play on essential role in the economic activity in Arabian countries .

المستخلص

يهدف البحث إلى الوقوف على مؤشرات الواقع الخاص لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ثم تحديد المعيقات التي واجهتها خلال سنوات عملها مع استشراف الآفاق المستقبلية التي من شأنها تفعيل هذه المنطقة والارتقاء بدورها في النشاط الاقتصادي على مستوى الدول العربية.

المقدمة

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي حينما اقر البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ١٩٩٧/٢/١٧ ، كان يبغي من وراء ذلك تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي تمت بين الأقطار العربية منذ عام ١٩٨١ . ويبدو ان الأقطار الـ (١٩) التي وقعت على هذه الاتفاقية أدركت بصورة لاتقبل الشك او الجدل ، ان هذا التكتل اصبح ضرورة تحكمها الظروف الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم خاصة بعد نجاح الدول الأوربية في إقامة تجمعهم الاقتصادي ، واتفاقهم على إصدار وحدة نقدية هي (اليورو) التي تعتبر تتويجاً للتكامل الاقتصادي الأوربي ، فضلاً عن التكتلات الدولية الأخرى .

إن الهدف الأساسي من قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو تسهيل انسياب السلع ذات المنشأ العربي بين الأقطار العربية وإتاحة سوق اوسع لها وزيادة الطلب عليها .

وبذلك يتم الارتقاء بمعدلات التبادل التجاري فيما بينها إلى مستويات أعلى مما عليه الان ، وتعد هذه المنطقة مرحلة من مراحل التدرج في العمل الاقتصادي العربي وصولا إلى اقامة سوق عربية مشتركة، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة جذب الاستثمار في المنطقة الحرة العربية الكبرى . مما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية في الوطن العربي . ويمثل تخفيض او ازالة الرسوم والضرائب الجمركية احد العناصر المهمة التي تدعم هذا الاتجاه وتمكن السلع العربية من منافسة السلع الأجنبية المماثلة في الاسواق العربية .

وعلى الرغم من المزايا الواضحة لاتفاقيات المناطق الحرة العربية الا إنها إلى الآن لم تحقق تلك الطفرة المتوقعة من التكامل الاقتصادي العربي لعدة أسباب بعضها يرجع إلى نقاط ضعف ومأخذ في اتفاقيات إنشاء هذه المناطق ذاتها وكذلك إلى صعوبات موضوعية تعترض إمكانية التكامل الاقتصادي العربي . لذا يجب ان ننادي بخطوات جادة نحو التنسيق بين خطط التنمية في الدول العربية وذلك تلافياً

[+] تاريخ استلام البحث ٧ / ١١ / ٢٠٠٧ ، تاريخ قبول النشر ٨ / ٦ / ٢٠٠٩

[*] مدرس / الكلية التقنية الإدارية /بغداد

لازدواجية الصناعات وتحقيقاً للميزة النسبية للدول العربية المختلفة مع أهمية توفر الإرادة لدى الدول العربية والرغبة في تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك بما يساهم في التغلب على هذه العقبات ويجعل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي بحق السبيل الأمثل لتحقيق السوق العربية المشتركة .

النتائج والمناقشة

بغية الوصول إلى هدف البحث ، تم تناول المحاور الآتية :

أولاً : واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف يرمي إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة (١٠ سنوات) وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة (١٠%) سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة**[1]** .

ومن المعلوم ان منطقة التجارة الحرة العربية دخلت مرحلة التنفيذ منذ مطلع ١٩٩٨ من خلال تفعيل اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية ، وقد صادقت على هذه الاتفاقية (١٩) دولة عربية ، علماً ان اقامة هذه الاتفاقية تنسجم مع التوجيهات العالمية بإنشاء تكتلات اقتصادية توفر القدرة على التعامل مع المستجدات الدولية المرافقة لانفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض وضمن البرنامج التنفيذي للاتفاقية تقرر ان يتم تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل بنسبة (١٠%) سنوياً ابتداءاً من ١٩٩٧ لتصل إلى مستوى الصفر بحلول سنة ٢٠٠٧ لتحقيق التحرير الشامل للسلع من مختلف الرسوم عند دخولها الأسواق العربية ، كما تم الإقرار بتعجيل فترة التخفيض بحيث تلغى كافة القيود سنة ٢٠٠٥ بدلا من سنة ٢٠٠٧ والنظر لتطوير منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد كمركي عربي وسوق عربية مشتركة .

ويتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأشراف على تطبيق البرامج ويقوم بمراجعة نصف سنوية لمدى التقدم وشكل ثلاث لجان فنية حول المتابعة والمفاوضات التجارية وقواعد المنشأ ، وتولت الإدارة العامة للشؤون بالأمانة العامة مهام الأمانة الفنية لأجهزة الأشراف والتنفيذ ولها ان تستعين بجهات عربية منها الاتحادات العربية من القطاع الخاص والمنظمات والمؤسسات المالية وبالمنظمات العربية المتخصصة**[2]** .

وقبل محاولة التعرف على مدى تنفيذ التزامات الدول العربية تجاه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واجمالي الصادرات والواردات فيما بينها لابد من الإشارة إلى ان إقامة منطقة التجارة الحرة العربية تحقق فائدة مباشرة أكيدة لكل البلدان العربية المشاركة ،ولعل ابرز الفوائد تعريض الإنتاج الوطني لمناخ من المنافسة بعد فترة طويلة من التحصين بالحماية الجمركية ، وهذا من شأنه الدفع لبذل جهود إضافية لتطوير الجودة والنوعية واكتساب المقدرة لمواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي .

كما أن من نتائجها فتح الأسواق العربية على بعضها البعض وبالتالي توسيع حجم السوق وتخليص الأسواق القطرية من تقيدها بالقوة الشرائية المحلية والتي غالباً لم تكن تسمح بإقامة المشاريع على أساس الحجم الأمثل ، مشاريع تتميز باقتصاديات الحجم وبانخفاض مستوى تكلفة الإنتاج مادام الانفتاح سيؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال وزيادة القدرة الإنتاجية بتشغيل كامل الطاقات وهذا يمكنه ان يساهم في زيادة معدل النمو ورفع مستوى المعيشة . وحدوث مثل هذه التحولات من شأنها ان تشجع على زيادة حجم الاستثمارات

وجذبها وعودة الرساميل العربية العاملة في الخارج وكذلك عودة العلماء العرب العاملين في الخارج للمساهمة في تطوير البحث العلمي العربي والمساهمة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية . وبذلك يمكن سيرورة تطوير واعادة هيكلة الاقتصاديات العربية بفضل تفعيل أعمال التشابك والترابط بين فروع الإنتاج على الصعيد القطري والإقليمي والشيء الذي سيعزز إمكانات التخصص**[3]**.

فضلا عن هذا ان أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**[4]**:

١. تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وصولا إلى حالة التكامل التجاري بينها .
٢. تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية .
٣. الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية .
٤. الاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية .
٥. تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي .
٦. وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

وعلى ضوء الأهداف المذكورة آنفا نلاحظ الجدول (١) الذي يعكس نسبة أجمالي التجارة العربية لأعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجمالي التجارة الخارجية للدول العربية .

من الجدول (١) يتضح أن نسبة إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية قد تراوحت بين (٨٩%-٩١%).

ولغرض معرفة أجمالي صادرات وواردات الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما بينها نستعين بالجدول (٢) يتضح ارتفاع حجم الصادرات للدول الأعضاء نحو نسب تراوحت بين (٩٣%-٩٦%) من مجموع الدول العربية. أما إجمالي واردات تلك الدول فيما بينها فقد بلغت نسبها نحو (٨٤%-٩٥%) من مجموع الدول العربية.

أما فيما يتعلق بموقف الدول العربية من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد انضمت اليها كل من(الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، السعودية ، السودان ، سورية ، العراق ، سلطنة عمان ، فلسطين ، قطر ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، مصر ، المغرب واليمن) وبقيت خمس دول لم تنضم بعد إلى المنطقة من بينها اربع دول مصنفة ضمن مجموعة الدول العربية الأقل نمواً (جيبوتي ، الصومال ، جزر القمر المتحدة ، موريتانيا) بالإضافة إلى الجزائر**[5]**.

جدول (١) أجمالي التجارة الخارجية للدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

(١٩٩٧-٢٠٠٧)

(مليون دولار)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧
إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية الأعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	٣٠٢٧٠٢,٨	٢٧٦٦٣٩,٤	٢٩٠٧٢٧,٠	٣٦٩٨٠٩,٤	٣٦٥٤٧٨,٧	٣٨٣٨٥١,٢	٤٦٨٢٩٢,٩	٦١٩٥١٢,٢	٨٠٩٥١٥,٧	٩٥٣٢١٩,٢	١١٧١٣٦,٣
إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية	٣٣٢٨٨٧,٩	٣٠٣٥٥٣,٢	٣٢٠٢٦٢,٣	٤١٢٦٢١,٦	٤٠٦٤٩٣,٩	٤٢٦٠٧٣,٨	٥١٨٢٦٠,٣	٦٨٨٣٩٧,٩	٩٠٠٤٨٣,١	١٠٥٨،١٢٣،٣	١٢٩٢,٦٥٩,٠
النسبة %	٩٠,٩	٩١,١	٩٠,٨	٨٩,٦	٨٩,٩	٩٠,١	٩٠,٣	٨٩,٩	٨٩,٨	٩٠,٠٨	٩٠,٦

- تقديرات أولية

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ ، أبو ظبي للطباعة والنشر،أيلول٢٠٠٢ ، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ص٣٤٣،ص٣٧٣، ص٣٥٩ على التوالي.

جدول (٢)الصادرات**إجمالي صادرات وواردات الدول العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى / من الدول العربية (١٩٩٧-٢٠٠٧)**

(مليون دولار)

	الصادرات										
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧
الأردن	٧٨١,٨	٦٥٧,٩	٦٠١,٨	٦٠٨,٣	٠,٩٦٠,٣	١,٠٤٤,٨	٠,٩٧٥,٨	١,٣٣٤,٧	١,٥٤٥,٥	١,٧٦١,٣	١,٩٦٣,٥
الإمارات	١,٩١١,٢	٢,١٠٧,٥	٢,١٧٢,٠	٢,٢٧٦,٢	٢,٥٨٠,١	٣,١٥٨,٠	٤,٢٣٧,٤	٥,٨٨٦,٩	٥,٣٩٠,٨	٨,٥٤٦,٣	٩,٨٥٧,٤
البحرين	٥٩٤,٩	٥٧٩,٢	٦٣٣,٢	٥٤٣,٣	٠,٦١٦,٨	٠,٦٤٧,٩	٠,٨٠٩,٥	٠,٨٤٤,٣	١,١٥٣,٣	١,٤٢٣,٠	١,٧٤٤,٨
تونس	٤٢١,٦	٣٩٠,٠	٤٠٦,٣	٤٣١,٧	٠,٥٥٠,٥	٠,٦٩٥,٦	٠,٦٦٤,٧	٠,٦٨٠,١	٠,٩٣٤,١	١,١١٣,٥	١,٣٧٤,٧
السعودية	٦,٥٤٢,٣	٤,٩٣٧,٨	٥,٠٠٣,٢	٧,٧٨٣,٨	٦,١٣٣,٣	٦,٨٤٥,٠	١٠,١٨٢,٢	١٤,٦٨٨,٩	٢١,٥٠٥,٠	٢٦,٨١٣,٦	٢٩,١٦١,٥
سورية	١,٠٢٣,٠	٨٠٥,٠	٧٢٧,٢	٧٠٦,٦	٠,٨١٢,٤	١,٣٥٧,٠	١,١٢٤,٣	١,٤٤٥,٠	١,٢٩٦,٨	٣,٦٩٣,٤	٤,٥٦٢,١
العراق	٣٨٤,٠	٣٠٧,١	٣٩٦,١	٤٨٦,٣	٠,٦٢٢,٧	٠,٦٨٢,٧	٠,٦٨٧,٥	١,٥٥٦,٦	٠,٧٦٣,١	٠,٩٥٨,٥	١,٢٦٦,٨
عمان	٩٧٦,١	١,١٠٧,٧	١,٠٦٩,٤	١,٢٥٧,٥	١,٢٢٩,٥	١,٤٩٣,١	١,٣٢٣,٥	١,٥٩٣,٠	٢,٠٦٤,٠	٢,٦٨١,٧	٢,٨٩١,٥
قطر	٣٣٣,٣	٣٠٨,٤	٥٩٤,٠	٦٣١,٨	٠,٣٨٢,١	٠,٨٧٩,١	٠,٥٩٤,١	٠,٩٩٢,١	١,٤٤٢,٤	١,٥٨٨,٣	١,٦٩١,٠
الكويت	٤٠٧,٦	٤٠٠,٢	٤١٢,٣	٤٣٦,١	٠,٤٨٥,٤	٠,٥١٠,٩	٠,٦٤٧,٦	١,٦٤٣,٨	١,٣٠٩,٥	١,٥٥٤,٦	١,٧٨٧,٨
لبنان	٣١٤,٦	٣٢٣,٨	٢٩٤,٥	٣٢٦,٩	٠,٣٩٥,٤	٠,٥٠٧,٦	٠,٦٣٧,٥	٠,٩٢٥,٣	١,٠٠٦,٣	٠,٩٩٩,١	١,٣٢٢,٧
ليبيا	٥٩١,٠	٣٨٩,٤	٤٦٢,٥	٥٦٠,١	٠,٣٥٦,٧	٠,٤٩٩,٠	٠,٥٢٤,٢	٠,٦٢٢,٥	٠,٨٥٧,٣	٠,٩٤١,٨	١,٤١٤,٩
مصر	٥٠٢,٥	٥٥٨,٤	٤٧١,٠	٥٩٥,٠	٠,٦٢٤,٧	٠,٧٩٨,٥	١,٢٠٦,٣	١,٤٠٣,٠	١,٩٣٢,٦	٢,٢١٠,٣	٢,٣٨٩,٠
المغرب	٢٩٧,٤	٢٨٤,٩	٢٩٥,٦	٢٥٨,٥	٠,٢٩٢,٢	٠,٢٩٢,٢	٠,٢٩٦,٢	٠,٣٢٤,١	٠,٣٨٤,٤	٠,٤٥٣,٩	٠,٥١٥,٧
المجموع	١٥,٠٨١,٣	١٣,١٥٧,٤	١٣,٥٣٩,١	١٦,٩٠٢,١	١٦,٠٤٢,١	١٩,٤١١,٤	٢٣,٩١٠,٨	٣٣,٩٤٠,٣	٤١,٥٨٥,١	٥٤,٧٣٩,٣	٦١،٩٤٣,٤
مجموع الدول العربية	١٥,٦٥٠,٦	١٣,٧٢٠,٢	١٤,٢٢٨,٠	١٧,٦٩٧,٦	١٦,٨٦٩,٩	٢٠,٦٩٨,٢	٢٥,٤٤١,٧	٣٥,٧٤٠,٨	٤٣,٧٨٠,٩	٥٧,٤٩٩,٥	٦٤,٨٢٣,٨
النسبة %	٩٦,٤	٩٥,٩	٩٥,٢	٩٥,٥	٩٥,٠٩	٩٣,٧٨	٩٣,٩٨	٩٤,٩٦	٩٤,٩٨	٩٥,١٩	٩٥,٥٥

(مليون دولار)

	الواردات										
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	*٢٠٠٧
الأردن	٩٦٣,٤	٧٣٥,٧	٨٠٣,٠	١,٠٩١,٣	١,١٦١,٠	١,٢٨٠,٥	١,٥٨٢,٢	٢,٥٠٤,٩	٣,٥٤٨,٦	٤,١٣٣,٠	٤,٥٧٢,١
الإمارات	١,٣٩٤,٧	١,٥٧٣,٩	١,٦٤٩,٨	١,٦٦١,٥	١,٩١٠,٩	٢,١٤٧,٢	٢,٦٨١,٠	٣,٤٨٦,٥	٣,٩٦٨,١	٦,١٤٢,٢	٧,٦٧١,٢
البحرين	٣٧٠,٧	٣٧٩,٨	٣٩٨,٨	٤٢٦,٧	١,٣٧٦,٢	٠,٥٧٣,٤	٠,٦٣٥,٧	٠,٧٥٤,٠	٠,٨٠٤,٧	١,٠٥٢,١	١,١١٠,١
تونس	٥٠٥,٣	٤١٨,٦	٤٩٣,٣	٦٥٧,٢	٠,٦٦٠,٢	٠,٦٦٨,٧	٠,٨٢٦,٠	٠,٩٤٨,٩	١,٠٢٣,٤	١,٤١٢,٨	١,٥٥٠,٩
السعودية	١,٧٨٤,٨	١,٩٨٠,٥	٢,٢٠٥,٣	٢,٣٨٣,٦	٢,١٥١,١	٢,٧٧٠,٩	٢,٨٨٩,١	٣,٩٠٦,٩	٤,٩٣٨,٧	٥,٤٣٤,٧	٦,٦٧١,٤
سورية	٣٤٠,٠	٣٠٦,٠	٣١٨,٢	٤٠٧,٨	٠,٤٤٦,١	٠,٥٧٤,٠	٠,٦٤٦,٠	١,٠٤٧,٣	١,١٨٧,٥	١,٨٠٢,٢	٢,٠٤٠,٧
العراق	٢٣٥,١	١٧٥,٠	٢٣٨,٢	٣٣٣,٧	٠,٩١٥,٦	١,٥٨٢,٩	١,٥٥٠,٨	٢,٣٧٣,١	٧,١٩٨,٤	٨,٨٥١,٦	١١,٢٢٩,٩
عمان	١,٤٨٢,٠	١,٦٧٤,٧	١,٥٨١,٢	١,٧١٩,٣	١,٩٧٣,٩	٢,٠٦٧,٦	١,٨٩٥,٢	٣,٠٧١,٥	٢,٨٦٤,٢	٣,٤١٩,٢	٣,٨٦٤,٣
قطر	٤١٤,٢	٤٨٧,٢	٦٤٠,٨	٦٥٢,٢	٠,٥١٩,٧	٠,٧١١,٦	٠,٨١٩,٧	١,٢٠٥,٢	١,٦١١,٢	١,٧٨٥,٦	٢,١٤٨,٧
الكويت	١,٠٧٩,٧	١,٠٥٧,١	١,٠١٨,١	١,٠٦٨,٥	١,١٠٢,١	١,٢٥٨,٩	١,٥٣٨,٦	٢,٠٢٨,٨	٢,٤١٢,٣	٢,٧٣١,٥	٣,٠٢١,٤
لبنان	٦٩١,٥	٦٠٩,٠	٥٥٧,٩	٧٦٧,٥	٠,٩٤٢,٨	٠,٦٩٧,٣	٠,٩٢٠,٥	١,٣٤٤,٢	١,٣٢١,٦	١,٤٣٩,٤	١,٧٥١,٧
ليبيا	٥٥٢,٨	٤٣٨,٤	٤٢٥,٤	٤٤٣,٦	٠,٤٥٠,٥	٠,٤٢٨,٣	٠,٤٣٨,٦	٠,٣٨٦,١	٠,٥٢٦,١	٠,٦٨٥,٧	٠,٨٧٩,٤
مصر	٦٩١,٧	٨٩٦,١	١,٠٠٩,٧	١,٤٤٢,٠	١,١٢٤,٤	٠,٩١٦,٢	١,١٠٢,٦	١,٤٦٩,٠	٣,٠٦٥,٦	٣,٩٤٦,٦	٤,٧٧٧,٧
المغرب	٨٩٠,٩	٦٦٥,٨	٨٩٦,٨	٤٣١,٢	١,٣٤١,٣	١,٣٨٣,٢	١,٢٨٦,١	١,٥٦٧,٢	٢,٣٧٢,٣	٢,٧٦٣,٩	٣,٥٠٨,٥
المجموع	١١,٣٩٦,٧	١١,٣٩٧,٨	١٢,٢٣٦,٥	١٤,٤٨٦,١	١٦,٠٧٥,٨	١٧,٠٦٠,٨	١٨,٨١٢,١	٢٦,٠٩٣,٦	٣٦,٨٤٢,٧	٤٥,٥٩٧,٥	٥٤,٧٩٨
مجموع الدول العربية	١٢,٢٤٠,٠	١٢,٢٧٥,٥	١٢,٨٦٥,٥	١٥,٢٥٣,٧	١٧,٩١٠,٢	١٩,٩٣٩,٠	٢٢,٢٣٠,٨	٢٩,٩٦٧,٤	٤١,٦٢٠,٧	٥٠,٩٦٥,٤	٦١,٤٦٨,٧
النسبة %	٩٣,١	٩٢,٨	٩٥,١	٩٥,٠	٨٩,٧٥	٨٥,٥٦	٨٤,٦٢	٨٧,٠٧	٨٨,٥٢	٨٩,٤٦	٨٩,١٤

*أرقام أولية

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ ،٢٠٠٧، ٢٠٠٨، أبو ظبي للطباعة والنشر ،أيلول ٢٠٠٢ ،٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ص٣٤٢،ص٣٧٥،ص٣٦١ على التوالي.

يوضح الجدول (٣) مواقف الدول العربية من التنفيذ ، اذ التزمت جميع الدول الأعضاء بالمنطقة بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، وأودعت لدى الأمانة العامة البلاغات الرسمية التي تفيد بذلك ، ويبين الجدول ان هناك ثلاثة بلدان عربية أعضاء في المنطقة وهي فلسطين واليمن والسودان لم تبدأ بعد في تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ، اذ تم إعفاء فلسطين من تطبيق التخفيض بموجب قرار من القمة العربية عام ٢٠٠٠ بالنظر لظروف الاحتلال . وبالنسبة للسودان وافقت قمة عام ٢٠٠٢ على ان يبدأ السودان التخفيض بنسبة (٢٠%) سنوياً بدءاً من عام ٢٠٠٥ ولمدة خمس سنوات . وبالنسبة لليمن فقد وافق المجلس الاقتصادي على ان يبدأ التطبيق عام ٢٠٠٥ بنسبة (١٦%) حتى عام ٢٠٠٩ ويتم أزالتها كلياً عام ٢٠١٠[6] .

ومما تجدر الإشارة اليه ان الأستثناءات من تطبيق التخفيض التدريجي تعد من الأمور التي تهدد مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وبصدد ذلك تم منح ستة بلدان هي (الأردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب) الحق في استثناء عدد من سلعها من تطبيق التخفيض التدريجي بنسبة (١٠%) انتهى العمل بها في أيلول من عام ٢٠٠٢ وهذا مايعكسه الجدول (٤) ، وقد أبلغت الأردن وسوريا ولبنان والمغرب الجامعة انها أوقفت العمل بهذه الأستثناءات ولم تتلق اية ردود من مصر وتونس ، فيما هددت بلدان مجلس التعاون الخليجي الست بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل على البلدان العربية أعضاء منطقة التجارة الحرة التي لم تلتزم إلغاء الأستثناءات التي سبق ان منحت لها[7] .

إن قائمة الاستثناءات تضعف قابلية الدول على المبادلة ، اذ انها تضم عدداً مفرطاً من المنتجات معظمها بضائع منافسة للمنتجات المحلية ، ولدى أغلبية الدول بصورة عامة قوائم استثناءات مشابهة تعكس صوراً متشابهة لهياكل الإنتاج الجدول (٤) .

جدول (٣)

مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى السنة الخامسة ٢٠٠٢

الدولة	ابلاغ المنافذ الجمركية	إيداع هياكل التعرفة الجمركية	تطبيق قواعد المنشأ العامة	الرز نامة الزراعية	الأستثناءات	اتخاذ قرارمن قبل الجهات الرسمية
الأردن	١٩٩٨/٣/٩	*	*	*	*	*
الإمارات	١٩٩٨/٣/١٤	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
البحرين	١٩٩٨/٢/١٠	*	*	*	*	*
تونس	١٩٩٨/٢/٦	*	*	*	*	*
الجزائر						
جيبوتي						
السعودية	١٩٩٨/٣/٢	*	*	*	لا يوجد	*
السودان		(*)		(*)		*
سورية	١٩٩٨/٩/١	*	*	*	*	*
الصومال						
العراق	١٩٩٨/٣/٤	*	*	*	*	*
سلطنة عمان	١٩٩٨/٥/٩	*	*	*	لا يوجد	*
فلسطين				(*)		
قطر	١٩٩٨/٧/١	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
جزر القمر						
الكويت	١٩٩٨/١/١	*	*	لا يوجد	لا يوجد	*
لبنان	١٩٩٨/١٢/١	*	*	*	*	*
ليبيا	١٩٩٨/١٢/١	*	*	*	*	*
مصر	١٩٩٨/٢/١١	*	*	*	*	*
المغرب	١٩٩٨/١/١٣	*	*	*	*	*
موريتانيا						
اليمن				(*)		

ملاحظات :

١. تم الاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٢ لكون التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨) لم يتطرق إلى مواقف الدول العربية تجاه تنفيذ التزامات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

٢. الدول المظللة غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية لعدم انضمامها بعد إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

٣. ( ) تعني ان الدولة لم تنفذ بعد التخفيض المتدرج بنسبة (١٠%) من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة .

* تعني ان الدولة قامت باتخاذ الأجراء .

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٢ / ص١٩٠.

جدول (٤)

الاستثناءات الصناعية بموجب اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

البلـــــد	عدد المنتجات الإجمالي	نوع الاستثناء
الأردن	٣٥	يلغى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية
تونس	١٦١	يلغى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية
سوريا	٢٢٩	يمنع الاستيراد
لبنان	٤١	يلغى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية
مصر	٦٧٩	يحضر استيراد ٦٤٣ منتجا و يلغى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية المفروضة على ٣٦ منتجا
المغرب	٨٠٤	يلغى التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية

* **المصدر** : الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة ألا سكوا ، ٢٠٠٠ ، ص٩٦.

ثانياً : المعوقات والعقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يجابه تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدد من العقبات التي يتعين العمل على تذليلها ، ومن هـذه العقبات غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري وهذا سوف يترك اثاراً سلبية على التطبيق الفعلـي لعمل المنطقة اذ طالما يواجه المنتج والمصدر والمستورد تغيراً في الإجـراءات او الـسياسات التجاريـة او تغييرا في نسب الرسوم والضرائب المفروضة**[8]** . إضافة إلى التخوف لدى بعض العـاملين فـي القطـاع الإنتاجي من فقدان الحماية والآثار السلبية المحتملة لانشاء المنطقة على اقتصادات الدول الأقل نموا التي تبرز الحاجة لها إلى أيجاد آلية مناسبة لتعويضها عن الخسائر التي قد تلحق بها**[9]**.

فضلا عن المعاملة التميزية المتمثلة بفرض ضريبة على السلع المستوردة بنسبة أعلى من نـسبة الـضريبة المفروضة على الإنتاج المحلي بحجة حماية الإنتاج المحلي من منافسة السلع الأجنبية وهـذا سـوف يخلـق انعداماً في المنافسة بين المنتج المحلي والمنتج الأجنبي ، كما تعد القيود غير الجمركية (الفنية ، الإداريـة ، النقدية) عقبة امام تحرير التجارة العربية وتفعيل عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**[10]** .

ومن العقبات الأخرى التي تواجه عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى غياب التنسيق فـي الـسياسات الاقتصادية العربية ، حيث ان لكل دولة سياستها الاقتصادية فبعضها تتبـع سياسـاتها الاقتـصادية الموجـه والبعض الآخر يتبع سياسة الاقتصاد الحر والبعض الآخر يعتمد على سياسة الاقتصاد المغلق**[11]** .

كما ان بعض الدول الأعضاء في المنطقة تفرض على العاملين في التجارة للحصول على تراخيص لاستيراد السلع العربية قيودا نقدية تتمثل بالتعقيدات المصرفية لفتح الاعتمادات للاستيرادات ومن العقبات الأخرى عدم توفر خطوط نقل منتظمة لنقل السلع التجارية المختلفة بين الدول الأعضاء وهذا يؤدي إلى زيادة كلفة النقـل لتصل إلى (٢٠,٣%) من كلفة السلعة المنتجة وهذا يؤثر سلبا على قدرة السلعة العربية على منافسة الـسلع الأجنبية في السوق العربية**[12]** .

فضلا عن هذا تشكل الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عقبة أمام تطبيق منطقة التجـارة الحـرة العربية الكبرى ، وقد أوضحت دراسة أعدها صندوق النقد العربي عام ١٩٩٨ تعدد هذه الرسوم والأشـكال المختلفة لها والمشكلة الرئيسية لهذه الرسوم أنها غير واضحة ويتم فرضها وتحصيلها من قبل جهات حكومية متعددة ، كما ان المستورد او المصدر ليس على علم بها في اغلب الأحيان مما يؤثر على القيمـة الـسوقية للسلعة**[13]** . وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن هناك ثمة معوقات كثيرة مازالت تواجه العمل العربي المشترك

وتؤثر سلبا في أدائه ومن ثم تؤثر في مستقبل تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمكن أجمالها بالآتي**[14]** :

محاكاة تجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى كالسوق الأوربية المشتركة من غير النظر إلى واقع البلدان العربية ومدى ملائمة هذه النماذج لإمكاناتها وظروفها الخاصة .

١. اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظم الحكم العربية مما يترتب على ذلك من تباين في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية ، واختلاف مداخل العمل العربي المشترك وأهدافه وسبله .
٢. التأثير السلبي للخلافات السياسية الظرفية بين البلدان العربية والتوازنات القطرية على أداء أجهزة العمل العربي ، وعجز البلدان العربية عن الفصل بين الخلافات السياسية والعلاقات الاقتصادية .
٣. انشغال الحكومات بالقضايا الداخلية وضغوطها وضعف متابعة تحقيق غايات الاتفاقيات وذلك لضعف الأجهزة القطرية والقومية المكلفة بإنجاز موضوعات التعاون ومتابعتها أحيانا تضارب المصالح الاقتصادية فضلا عن عوامل الحماية التي سادت في الستينات والسبعينات وضعف مناخ الاستثمار وعدم وضوح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتباينها وفقدان الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض الأحيان .
٤. ان الواقع العربي ، حدَ من فاعلية المنظمات في تحقيق أهدافها مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، وكذلك لم ينجح المجلس الاقتصادي العربي وصندوق النقد العربي ومجلس محافظي المصارف العربية في تحقيق حرية تحويل العملات العربية فيما بين البلدان العربية وحتى في البلدان الأكثر تقاربا مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي .
٥. لابد من عدم إغفال عدد من العوامل المهمة التي آثرت سلبا على التعاون العربي منها تأثير النفط العربي والتفاوت الاجتماعي الكبير جدا .

لذلك فان هناك العديد من المشاكل التي تواجه إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولمواجهة هذه المشاكل لابد من تفعيل هذه المنطقة من خلال إعادة ترتيب العلاقات العربية وذلك باحتواء الأجواء العربية وفصل العلاقات السياسية عن القرارات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم وجود تناقضات بين المصالح القطرية والقومية .

فضلا عن إزالة كافة المعوقات التي تحد من نشاط القطاع الخاص واطلاق الحرية لانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال العربية وتبادل البضائع والمنتجات. إضافة إلى ضرورة جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار كونه المحرك الأساسي لتحرير التجارة العربية البينية والمحرك لعملية التنمية الاقتصادية**[15]**. والتأكيد على تطوير قطاع النقل كونه المحرك لتسهيل عمليات نقل السلع والأفراد بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

واخيرا لابد من الإشارة انه في إطار السعي لمعالجة هذه المعوقات والمشاكل وهي كثيرة ، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال العام (٢٠٠٢ –٢٠٠٣) بإيفاد فرق عمل ميدانية إلى كافة الدول العربية للتعرف على القيود غير الجمركية . وقد كشفت التقارير الأولية لهذه الفرق الميدانية العديد من التجاوزات خاصة فيما يتعلق بالإجراءات غير الضرورية وتعدد الأوراق المطلوب استيفاؤها والمغالاة احيانا في فرض الرسوم والتعسف في دخول بعض المنتجات بحجة عدم مطابقتها للمواصفات والشروط الصحية وغيرها**[16]** .

وقد شهد عام ٢٠٠٣ استكمال واقرار آلية فض المنازعات التجارية التي تنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي آلية مهمة لضمان حقوق المتعاملين التجاريين في إطار المنطقة ، وتم في إطار هذه الآلية مراعاة التدرج في حل النزاعات التجارية مع سرعة البت فيها نظرا لطبيعة هذه النزاعات**[17]** .

كما جرى مراجعة اتفاقية النقل الترانزيت بين الدول العربية المعمول بها عام ١٩٧٧ وذلك بعد ان أثبتت التجربة عدم كفايتها ، وتتولى عملية المراجعة هذه لجنة خاصة تم تشكيلها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي**[18]** . فضلا عن هذا ، وفي إطار استكمال آليات إدارة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يجري العمل حاليا على الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية والتي تعد أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إذ يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية إلى الدول العربية مستفيدة من الميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية. وقد أتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً في حزيران ٢٠٠٧ بالموافقة على "مجموعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفصيلية" التي سبق وإن وافقت عليها اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية والتي تشمل قواعد تفصيلية خاصة بالسلع الزراعية وأخرى خاصة بالسلع الصناعية،وهي المجموعة الثانية من السلع التي يتم التوافق على قواعد منشأ تفصيلية بشأنها وبذلك وصل عدد السلع التي تم التوافق على قواعد منشأ تفصيلية بشأنها إلى حوالي (٤٥) في المائة من سلع الفئة الرابعة المعرفة ضمن تصنيف التجارة الدولي **(SITC Rev2)**.

وقد تم تطبيق هذا القرار اعتبارا من مطلع ٢٠٠٨ ، على أن يستمر العمل بأي من قواعد المنشأ التفصيلية أو القاعدة العامة خلال فترة انتقالية استمرت حتى منتصف عام ٢٠٠٨ وتعرف القاعدة العامة بالقيمة المضافة المحلية التي لا تقل عن (٤٠) في المائة من قيمة المنتج (سعر تسليم المصنع)،على مجموعة السلع الصناعية ونصف المصنعة والتي لم يتم الاتفاق على قواعد منشأها وتصبح القاعدة الرئيسية لهذه السلع**[19]**.

وعلى صعيد تحرير تجارة الخدمات البينية العربية،فما زالت المفاوضات بين بعض الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جارية بشأنها. وقد جرت عدة جولات من المفاوضات حول جداول الالتزامات التي تقدمت بها إحدى عشرة دولة عربية هي الأردن،الإمارات،البحرين،تونس،السعودية،عمان،قطر،الكويت،لبنان،مصر والمغرب .

وتشمل هذه الالتزامات عروض الدول العربية الالتزام بفتح أسواقها في بعض الأنشطة في قطاع الخدمات أمام المصدرين من الدول العربية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن العروض المقدمة من أي من الدول العربية ضمن هذا الإطار يجب أن تزيد عن التزاماتها المقدمة في الاتفاقية العامة لتجارة السلع (الجاتس)**[20]**.

كما يجري العمل على توحيد السياسات الجمركية في إطار مشروع إقامة إتحاد جمركي عربي بحلول عام ٢٠١٠ مما قد يوفر الأرض الصلبة لتعزيز التبادل التجاري العربي**[21]**.

ثالثاً: الآفاق المستقبلية

من خلال استعراض ماتقدم بشأن واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشكلات والعقبات التي اعترضت مسيرتها يمكننا القول أن أهم إنجازات مسيرة هذه المنطقة هو شفافية تبادل المعلومات في قضايا كان من الصعب تداولها في السابق.

فالمناقشات المفتوحة للمشاكل العالقة وإبداء الآراء في المفاوضات الخاصة بتلك المنطقة أدى إلى التقارب في وجهات النظر وإيجاد بعض الحلول للمشاكل العالقة كما أسهمت بشكل جاد وموضوعي في الحديث المبكر عن الإتحاد الجمركي الذي بدأت دراسته فعلياً بعد أن تم تقليص فترة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى ثمان سنوات والتي استكملت في ٢٠٠٥/١/١ مما ساعد في تمهيد الطريق أمام قيام السوق العربية المشتركة التي يمكن أن يمثل الإتحاد الجمركي إحدى مراحلها الأساسية الذي من المفروض أن يبدأ فور الوصول إلى تحرير كامل للسلع والمنتجات والخدمات العربية ، إذ بعد إلغاء جميع التعريفات الجمركية على التجارة البينية بين الدول العربية فإن على الدول المشاركة في الإتحاد الجمركي أن تتبنى تعريفه جمركية موحدة ومشتركة إزاء العالم الخارجي**[22]** .

كما أنه من المؤمل أن يتيح إنشاء هذه المنطقة للدول العربية الاستفادة من الإمتيازات التي منحتها اتفاقية الجات للتكتلات الاقتصادية المتمثلة أساساً في استثناءها من مبدأ عدم التمييز**[23]**.

وان توقيع الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ غير كافي لبلوغ أهداف التعاون العربي في تنمية التبادل التجاري بين أعضائها ، ولابد للقطاع التجاري الخاص وكذلك الصناعيين من القيام بمسؤولية خاصة في انجاح الاتفاقية وذلك بأخذ المبادرة في اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لتنمية التبادل التجاري العربي البيني وفي مقدمتها دراسات لاسواق البلدان الأعضاء ومتطلبات هذه الأسواق وكيفية مجابهة المنافسة الأجنبية وخاصة ان معظم البلدان الأعضاء هي ذات اسواق مفتوحة ، أي انه لابد من شق الطريق في هذه الأسواق امام المنافسة الأجنبية . ويلاحظ في هذا المجال على سبيل المثال ان جهد رجال الأعمال في تسويق منتجاتهم داخل المنطقة العربية ما يزال محدوداً**[24]** .

في حين يلاحظ في الوقت نفسه ان الصناعات التي قامت بالجهد التسويقي اللازم سجلت نجاحاً يستحق الإعجاب في كثير من الحالات ، ولقد شملت هذه الإجراءات اتفاقات توزيع المنتجات في كل من بلدان المنطقة مع موزعين محليين ، ومنهم من اخذ مبادرة فتح نقاط لتوزيع منتجاتهم مباشرة مع متابعة تطور هذا التوزيع واتخاذ الإجراءات العملية لتوفيقه مع متطلبات السوق من مواصفات واسعار وغير ذلك**[25]** .

إلا انه ينبغي عدم قصر الاهتمام في هذه المنطقة على التجارة البينية في السلع وانما يجب الاهتمام بتجارة الخدمات أيضاً حتى يمكن الاستفادة من مزايا اتفاقية الجات والوقاية من سلبياتها ، اذ تعطى تجارة الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة (مصارف التأمين ، المعلومات ، الاتصالات) . وقد حددت التجارة العالمية مايزيد على (١٥٠) قطاعاً فرعياً من الخدمات ، وهنالك فرصة للدول العربية لتطوير قطاع الخدمات وزيادة مقدرتها التنافسية من خلال الانفتاح التدريجي فيما بينها في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**[26]**.

وفي مجال تحفيز الاستثمارات العربية البينية فان تحرير التجارة العربية البينية الذي يعد هدفا أساسيا للعمل الاقتصادي العربي هو وسيلة ايضاً لجذب الاستثمار في المنطقة الحرة العربية الكبرى ، سواء أكان استثماراً وطنياً او أجنبيا بما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية في الدول العربية ولتحقيق هذه الأهداف تعمل اجهزة العمل الاقتصادي العربي على دراسة معوقات الاستثمار في الدول العربية . وقد اوكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه المهمة إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار باعتبارها المؤسسة العربية المعنية بذلك اذ ان الآمة العربية تمتلك معظم عناصر التنمية من موارد طبيعية وبشرية ومالية ،فاذا تم توظيفها واستغلالها بشكل جيد سوف ترقى الآمة العربية إلى مصاف الأمم المتقدمة . فالمستثمر عادة يدرس المردود على أي استثمار ينوي القيام به ، ورأس المال عادة يوازي بين نسب العائد المختلفة ويذهب إلى

حيث النسبة الأفضل فإذا كان هناك تقارب بين نسب المخاطرة ونسب العائد ، فالانتماء القـومي والعوامـل الثقافية والحضارية سترجح عملية الاستثمار داخل الوطن العربي ، والا فلا نتأمل بأستثمارات عربية داخـل الوطن العربي . واذا كانت الدول العربية قد حققت تطوراً ملموساً بالاستثمارات الاجنبية فمن المفـروض ان تحقق ايضاً على صعيد الاستثمارات الداخلية تطوراً موازياً وبخاصة في التجارة المشتركة فيما بينها ، لذا فان نجاح مسيرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يستند إلى الرغبة في إحداث التغيير المنشود والنيات الطيبة لتحقيق المصالح الاقتصادية القومية العربية وصبغة علاقة التعامل العربي بروح الفريق الواحد المنبثقة مـن ايمان قوي بفعالية التعاون الاستثماري اولاً ثم يليه الإنتاجي ، فالتجاري مما يتطلب عناية فائقـة بالعناصـر الاقتصادية الحيوية الاتية : الموارد الطبيعية أي المواد الخام والمـوارد الماليـة أي الرسـاميل والمـوارد الإنسانية أي فرص العمل والمعرفة الإدارية أي التنظيم والمعرفة التكنولوجية أي الإنتاجية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. مما تقدم يتضح ان تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يساعد في تقوية وتنويع الطاقات الإنتاجية للدول العربية مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للطاقات القائمة والتوجه نحو التخصص بالإنتـاج الكبيـر وهذا سوف يؤدي إلى خلق فائض من الإنتاج السلعي .
٢. يتبين مما تقدم أن هناك الكثير من الجهود والخطوات التي ينبغي القيام بها لتذليل المعوقات مـن أمـام التجارة العربية البينية لزيادة فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . ولاجل ان تكون لها انعكاسات إيجابية على مجرى التجارة العربية ولعل من ابرز إيجابيات هذه المنطقة أنها سلطت الضوء على هـذه المعوقات حيث بدأت الدول العربية بحلها والعمل على أزالتها .
٣. أن السنوات السابقة التي مضت على بدء إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد غير كافية للحكم على مدى تأثيرها على معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية لاسيما وان بعض الآليات الضرورية لعمل المنطقة لم تكن قد استكملت وتم خلال هذه المدة استكمال بعضها كآلية فض المنازعـات وإنهـاء الاستثناءات التي منحت لعدد من الدول العربية .

التوصيات

بغية تعزيز عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ينبغي على البلدان العربية مراعاة الأمور آلاتية :

١. ضرورة تعزيز وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي وفقاً لخطة شاملة ومراحل متدرجة، تراعي الـربط بين المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة من خلال انشاء صندوق لتعويض البلدان التي قـد تتـضرر بشكل مؤقت من جراء تطبيق قواعد عمل المنطقة وتعزيز القدرات الاقتصادية لكل من البلدان العربية ، وتمكن من تحقيق تنمية عربية شاملة ومستدامة والحرص على تعزيز التعاون الاقتصادي العربـي لبلوغ هذه الأهداف .

٢. يرى الباحث انه بغية مواجهة هذه العقبات يستوجب دعم التكتل الاقتصادي العربي المنسق لتقوية القوة التفاوضية ووضع آلية للتعامل وتحديات الأولويات العربية واعادة النظر ببعض القوانين الحالية وإيجاد أسلوب جديد لحماية الإنتاج الوطني واعتماد مبدأ التخصص في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية وتجاوز او الحد من جميع المعوقات.

٣. لابد من تعظيم منافع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تستطيع الدول العربية من خلالها ان تدخل بصورة جماعية للتفاوض مع التكتلات الاقتصادية العالمية لغرض تحسين وضع الميزان التجاري العربي الذي يعاني العجز المستمر مع تلك التكتلات إلى جانب تسريع الوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي تمهيداً للانتقال إلى مرحلة السوق المشتركة وإيجاد صيغة قانونية للربط بينها وبين السوق العربية المشتركة القائمة حالياً في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية .

المصـــــــادر

١. سليمان ، معتصم رشيد ."منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،عامان من التطبيق " ، مجلة العمال العرب ، العدد ٣٥٧ ، ٥٨ ، ٢٠٠٠.

٢. اللاذقي ، نبيل ."انعكاسات التغييرات الإقليمية والدولية على التجارة العربية البيئية "، بحث مقدم إلى المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للصناعات الغذائية ، لبنان ، ٢٩ – ٣١ ، ١٩٩٨ .

٣. ولد القابلة ، إدريس. "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهم أم حقيقة".
نقلاً عن الموقع : **http : // www . yezgar . com / debat / show . art . asp ? aid = 10619**

٤. الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية. "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق الغد" ، مجلة أوراق اقتصادية ، العدد ١٥ ، ٢١٩ ، ٢٠٠٠ .

٥. صندوق النقد العربي وآخرون ."التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، ٢٠٠ ، ٢٠٠٤.

٦. وقائع اجتماعات وزراء المال والاقتصاد العرب ، جريدة الرياض الاقتصادي ، العدد ١٢٨٨١ ، ١٢ ، ٢٠٠٣/٩/٢٧ .

٧. عبد الله ، د.خالد. "التكتلات الاجتماعية والدولية " ورقة تحليلية ، ندوة اقتصاديات دول مجلس التعاون في مواجهة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية . الدمام – المملكة العربية السعودية ، ١٧ ، ٥-٦ آذار ٢٠٠٤ .

٨. العاني ، د. أسامة عبد المجيد ." التكامل الاقتصادي العربي في ضوء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، العدد ١٣ ، ١٥٣ ، ٢٠٠٣.

٩. صندوق النقد العربي وآخرون ."التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، ١٧٧ ، أيلول ١٩٩٨.

١٠. العاني ، د. أسامة عبد المجيد ."التكامل الاقتصادي العربي في ضوء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" ، مصدر سابق ، ١٥٣.

١١. علوان ، داود سلمان ."منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جذورها وآثارها" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد التاسع ، العدد ٣٠ ، ١٣٠ ، ٢٠٠٢.

١٢. علوان ، داود سلمان . نفس المصدر السابق ، ١٣١.

١٣. صندوق النقد العربي وآخرون ."التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، ٢٠٦ ، أيلول ٢٠٠٠.

١٤.المنيف ، د. ماجد ."الاستثمارات العربية المشتركة مازالت ضعيفة ولاتتجاوز ٣٠ ملياراً ، جريدة الوطن العربي ، العدد ٦٥٣، السنة الثانية ، ٧ ، ١٤ كانون الثاني ، ٢٠٠٢ .
نقلاً عن / الغريري ، ايسر ياسين فهد . دراسة الاتفاقيات التجارية العربية في ضوء معطيات التجـــارة العالمية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٠٤.
١٥.ابو عرار ، د. نسيب سلمان ، العاني ، د. أسامة عبد المجيد ."منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل المتغيرات الدولية" المؤتمر العلمي الثالث . كلية الاقتصاد والعلوم الادارية . جامعة اربد الخاصة ، ١٩٨ ، ١٤-١٥ آيار ٢٠٠٢.
١٦.صندوق النقد العربي وآخرون ."التقرير الاقتصادي العربي الموحد" مصدر سابق ، ٢٠٣ ، ٢٠٠٤ .
١٧.صندوق النقد العربي وآخرون . نفس المصدر السابق ، ٢٠٣ -٢٠٤ .
١٨.صندوق النقد العربي وآخرون . نفس المصدر السابق ، ٢٠٣ -٢٠٤ .
١٩.صندوق النقد العربي وآخرون . "التقرير الاقتصادي العربي الموحد " ، ١٥٠-١٥١ ، أيلول ٢٠٠٨
٢٠.صندوق النقد العربي وآخرون . نفس المصدر السابق ، ١٥١.
٢١.صندوق النقد العربي وآخرون . "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، ١٤٥،أيلول ٢٠٠٥
٢٢.الجبوري ، احمد عبد الرحمن لطيف . الاتجاهات الاقتصادية الدوليـــة المعاصـــرة وانعكاســـاتها علـــى الاقتصادات العربية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٠٥.
٢٣.عيسى ، محمد عبد الشفيع ."التكامل الاقتصادي العربي مسيرة الماضـــي ودروس للمـــستقبل" المـــؤتمر العلمي الرابع عشر لإتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق ، ١٥-١٩ ، ٢٠٠٢.
٢٤.الجبوري ، أحمد عبد الرحمن لطيف . "الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصـــرة وانعكاســـاتها علـــى الإقتصادات العربية "، مصدر سابق ، ١٦٧.
٢٥.الأخرس ، شفيق ."إمكانات التعاون الاقتصادي العربي – الاجراءات العلمية في الأوقات الراهنة " بحث مقدم إلى ندوة التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة ، مؤسسة عبد الحميد شومان وآخرون، عمان ، ١٦٢ -١٦٤ ، ٢٠٠٠.
٢٦.الدجاني ، د. برهان ."منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق المستقبل " بحث مقدم إلى ندوة أقامهـــا مجلس اتحاد الاقتصاديين العرب بعنوان السوق العربية المشتركة وآفاق المستقبل ، سوريا ، دمشق ، ٢-٧ ، ١٩٩٦ .